



النشرة اليومية

Monday, 12 January, 2026



أخبار الطاقة



الرياض

تجدد مخاوف اضطرابات الإمدادات يربك خط «مستثمري النفط»

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ناقلة النفط "مارينيرا" التي ترفع العلم الروسي في شمال المحيط الأطلسي بعد مطاردة استمرت ثلاثة أسابيع، بالتزامن مع تفتيش ناقلة النفط "إم صوفيا" المحملة بالكامل في مياه البحر الكاريبي بتهمة "ممارسة أنشطة غير مشروعة".

يشكل احتجاز ناقلة النفط "مارينيرا" تحديًا للجدوى القانونية والعملية لجهود روسيا في حماية سفن الأسطول الخفي عبر تغيير أعلامها بسرعة. تشير الإجراءات الأمريكية إلى نهج أكثر صرامة وتوسعًا في تطبيق العقوبات النفطية المفروضة على روسيا وإيران وفنزويلا.

يُهدد هذا الحادث بتفاقم التداعيات الدبلوماسية مع موسكو وسط مفاوضات متوترة بالفعل بشأن أوكرانيا والأمن العالمي. يُؤدي احتجاز الولايات المتحدة لناقلة نفط ترفع العلم الروسي في شمال المحيط الأطلسي إلى تصعيد خطير في الحصار البحري الذي تفرضه واشنطن على فنزويلا، ما يُقوّض استراتيجية الكرملين الواضحة لتغيير أعلام سفن أسطوله الخفي لتوفير الحماية لها، ويُؤجج التوترات مع موسكو.

رفعت نحو 21 سفينة بلا علم العلم الروسي منذ أن احتجزت الولايات المتحدة ناقلة نفط تابعة للأسطول الخفي تُدعى "سكبير" في منطقة البحر الكاريبي في 10 ديسمبر، وفقًا لبيانات شركة "ويندوارد" للاستخبارات

أعاد تصاعد التوترات الجيوسياسية، والاحتجاجات في إيران هاجس إمداد النفط إلى الواجهة، مع انتكاسة أخرى في محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا، بينما التوترات المستمرة حول فنزويلا، لم تُفلح في إخراج أسواق النفط من حالة الركود التي سادت مع بداية العام الجديد، ما أربك خطط مستثمري النفط في ظل تصاعد التوترات. ومع ذلك بتطلع متداولي النفط لمواصلة المكاسب التي سجلتها أسعار النفط الأسبوع الماضي في افتتاح تداولات اليوم الاثنين، بعد ارتفاع خام برنت بنحو 4 %، وارتفاع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 3 %.

أضافت الاحتجاجات في إيران زخمًا لبداية عام 2026 الواعدة، مُعيدةً احتمالية اضطرابات الإمداد إلى الواجهة. علاوة على ذلك، فإن فشل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في استقطاب شركات النفط الأمريكية الكبرى للاستثمار في فنزويلا، ودعوة وزير الخزانة بيسنت لشركات التنقيب عن النفط هناك، خفّفت بعض المخاوف من احتمال ارتفاع إنتاج النفط الفنزويلي بشكل كبير في المدى القريب. ونتيجة لذلك، انتهى خام برنت الأسبوع الماضي بارتفاع قدره دولارين للبرميل، ليصل إلى ما يقارب 63 دولارًا للبرميل، مسجلًا بذلك ثالث مكسب أسبوعي على التوالي.

في تطورات أسواق الطاقة، صادرت الولايات المتحدة ناقلة نفط روسية هاربة، حيث استولى الجيش الأمريكي على



الاستيلاء "انتهاك للقانون البحري" أو حتى "قرصنة".

وتشير التقديرات إلى أن حجم الأساطيل السرية التي تستخدمها روسيا وإيران وفنزويلا للالتفاف على العقوبات الدولية يبلغ حوالي ألف سفينة. وقد ازداد عددها في السنوات الأخيرة مع سعي الدول الثلاث للحفاظ على مبيعات النفط التي تُعدّ حيوية لميزانياتها.

وغالبًا ما تكون هذه السفن قديمة، وفي حالة سيئة، وتفتقر إلى التأمين. أُدرجت مئات من هذه السفن على القوائم السوداء من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى، ما حدّ بشدة من قدرتها على العمل، لكنه لم يوقفها تمامًا.

وأشار محللو صناعة الشحن إلى أن الإجراءات الأمريكية ضد السفن التي لا تحمل أعلامًا، فضلًا عن غارات الطائرات الأوكرانية للسيّرة الأخيرة على السفن الخاضعة للعقوبات في البحر الأسود، تُؤدّن بعهد جديد من الإجراءات الأكثر صرامة ضد الأسطول الخفي.

ويُعدّ ضبط ناقلة النفط "مارينيرا" تصعيدًا إضافيًا. وقالت ميشيل بوكمان، كبيرة محللي الاستخبارات البحرية في شركة "ويندوارد": "يراقب للنظمون الأمريكيون الوضع عن كثب. ومن المرجح حدوث المزيد من عمليات الضبط". وأضافت، أن الخطوة المتخذة بشأن "مارينيرا" تُقدّم "نموذجًا" لدول بحر البلطيق التي واجهت "التهديد الذي يُشكّله الأسطول الخفي على السلامة والأمن البحريين والبيئة، لا سيما تلك التي ترفع أعلامًا مزيفة. لقد أثبتت الولايات المتحدة أنه من الممكن اعتراض ناقلات النفط والتعامل معها".

وأعلن وزير الدفاع الأمريكي، جون هيلي، أن القوات

البحرية. أعقب ذلك إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب فرض حصار على ناقلات النفط الخاضعة للعقوبات التي تدخل فنزويلا وتغادرها، ما أدى إلى احتجاج الولايات المتحدة لسفن أخرى.

في الأحوال العادية، لا يُسمح بالصعود إلى سفينة ترفع علمًا روسيًا إلا بإذن من الدولة المانحة للعلم، بينما لا تتمتع السفن التي لا ترفع علمًا روسيًا بأي حماية قانونية من هذا القبيل. ولكن على الرغم من تحذيرات موسكو بالتراجع، هبطت مروحيات خفر السواحل الأمريكي على متن السفينة "مارينيرا"، التي عُيّر اسمها مؤخرًا من "بيلا 1"، وسيطرت عليها.

وقال جون بورغيس، الباحث البارز في مركز القانون الدولي والحوكمة بجامعة تافتس: "يهدد هذا العمل الفردي بتقويض الأمن والملاذ الأمن اللذين قد يوفرهما التسجيل أو إعادة التسجيل في روسيا". كانت "مارينيرا" قد رفعت العلم الروسي في 30 ديسمبر فقط، بعد محاولة سابقة للصعود إليها من قبل الولايات المتحدة أثناء اقترابها من المياه الفنزويلية.

وقال بورغيس إن هذا جعل وضع سفينة مارينيرا "غامضًا"، ما يعني أن رفعها العلم الروسي الجديد، والذي قام الطاقم حتى بتلطّيح هيكل السفينة به، لم يُجدِ نفعًا. وأضاف: "كان الصعود إلى السفينة قانونيًا، لكن ثمة بعض التساؤلات التي تُثار حوله. لا يُفترض بالسفن تغيير أعلامها لجرد المنفعة، بل يجب أن يكون هناك سبب جوهري". ويبدو أن واشنطن تبنت وجهة نظر مماثلة.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارولين ليفيت، للصحفيين: "اعتُبرت السفينة عديمة الجنسية بعد رفعها علمًا مزيفًا"، رافضة احتجاجات المشرعين الروس بأن



وذلك استكمالاً لاقتراح اندماج مُتعثّر من "جلينكور" كان مقررًا في عام 2024. في فنزويلا، أفادت تقارير إعلامية بأن شركتي فيتول، وترفاجورا، عملاقي تجارة النفط العالميتان، تتفاوضان مع الحكومة الأمريكية لتسويق النفط الفنزويلي، وذلك بعد أيام من إعلان البيت الأبيض عن صفقة بقيمة ملياري دولار مع كاراكاس لبيع ما بين 30 و50 مليون برميل من شركة النفط الفنزويلية، بدفسا.

في أوروبا، تجري شركتا موفيف الإسبانية، وغالپ البرتغالية محادثات لدمج أعمالهما في قطاع التكرير والتسويق، بهدف توحيد أصولهما بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ 690 ألف برميل يوميًا (ما يعادل 5 % من إنتاج أوروبا) وشبكة بيع بالتجزئة تضم أكثر من 3250 محطة، مع استهداف إغلاقها في منتصف عام 2026.

في الصين، تُضاعف موسكو مشترياتها من النفط الخام السعودي، حيث طلبت شركات التكرير الصينية ما بين 48 و49 مليون برميل من النفط السعودي. بلغت واردات النفط الخام العربي في فبراير ما يعادل 1.65 مليون برميل يوميًا، مما عزز الواردات من الخليج بعد أن خفضت أرامكو السعودية الأسعار للشهر الثالث على التوالي.

من جهة أخرى، شهدت مبيعات السيارات الصينية أكبر انخفاض لها منذ عامين تقريبًا في ديسمبر، حيث بلغ إجمالي المبيعات المحلية 2.28 مليون وحدة فقط، بانخفاض قدره 14.5 % عن الشهر السابق. شهدت أسعار الألومنيوم ارتفاعًا ملحوظًا مقارنةً بالعام الماضي، مع انخفاض شهري بنسبة 8.5 % نتيجةً لتقليص الحكومة تدريجيًا لدعم استبدال الألومنيوم القديم.

الأمريكية سُمح لها باستخدام قواعدها في المملكة المتحدة لهذه المهمة، مضيفاً أن ذلك مُبرّر بموجب القانون الدولي لأن "مارينيرا" جزء من "محور روسي إيراني للالتفاف على العقوبات، يُؤجج الإرهاب والصراع والمعاناة من الشرق الأوسط إلى أوكرانيا".

لا يقتصر هذا البيان على تقديم حجة قانونية مختلفة، بل يُسلط الضوء أيضاً على الخلفية الجيوسياسية المعقدة لعملية الاستيلاء على السفينة. وقد أوضحت واشنطن شهوياً في مفاوضات مع روسيا وأوكرانيا ودول أوروبية لإنهاء الحرب في أوكرانيا. وتتضمن أحدث مسودات المفاوضات ضمانات أمنية لكيف كانت غير مقبولة أصلاً لدى موسكو.

وطالبت وزارة الخارجية الروسية الولايات المتحدة بضمن "معاملة إنسانية ولائقة للمواطنين الروس على متن مارينيرا"، داعيةً إلى احترام حقوقهم ومصالحهم. وأضافت أنه يجب على الولايات المتحدة عدم عرقلة عودتهم إلى روسيا في أقرب وقت. مع ذلك، لوّحت واشنطن باحتمال محاكمة البحارة في الولايات المتحدة، ما يُشكّل مصدرًا إضافيًا للتوتر في الأيام المقبلة. في العراق، تؤمم بغداد أكبر حقولها النفطية إنتاجًا، حيث وافق العراق على خطط لتأمين حقل غرب القرنة 2 النفطي، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 500 ألف برميل يوميًا، ليتولى إدارته من شركة "لوك أويل" المشغلة السابقة، والتي اضطرت إلى إعلان حالة القوة القاهرة في نوفمبر بسبب العقوبات الأمريكية، تاركةً شركة بصره للنفط المملوكة للدولة، لإدارة عملياته.

في اندماج كبرى شركات التعدين والتي أحدثت طفرة في أسواق المعادن، أعلنت شركتا التعدين العالميتان "ريو تينتو"، المدرجة في بورصة نيويورك، و"جلينكور"، المدرجة في بورصة لندن، أنهما في محادثات أولية لإنشاء أكبر شركة تعدين في العالم بقيمة إجمالية تبلغ 207 مليارات دولار،



الرياض

فرض رسوم جمركية أميركية 500 % على شراء النفط الروسي

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

أشهر مع السيناتور بلومنتال وآخرين".

وأوضح غراهام أن توقيت مشروع القانون مهم، إذ تُقدم أوكرانيا تنازلات من أجل السلام، بينما تواصل روسيا عملياتها العسكرية. وكتب غراهام: "سيُمكن هذا القانون الرئيس ترمب من معاقبة الدول التي تشتري النفط الروسي الرخيص، مضيفاً أنه سيتم منح ترمب "نفوذاً هائلاً" على الهند والصين والبرازيل.

وأعرب السيناتور عن ثقته في الحصول على دعم قوي من مختلف الأحزاب، واصفاً التشريع بأنه أداة دبلوماسية حاسمة في مفاوضات السلام المتعلقة بالنزاع الروسي الأوكراني. وبحسب الموقع الرسمي للكونغرس الأمريكي، يحمل مشروع القانون عنوان "قانون فرض عقوبات على روسيا 2025"، ويقترح إجراءات عقابية شاملة، بما في ذلك فرض عقوبات على الأفراد والكيانات المرتبطة بروسيا. يتضمن أحد البنود الرئيسية رفع الرسوم الجمركية على جميع السلع والخدمات المستوردة من روسيا إلى الولايات المتحدة إلى 500 % على الأقل من قيمتها.

في 7 يناير، التقى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بأعضاء الوفد الأمريكي، بمن فيهم ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر. ركزت المناقشات على السبل الدبلوماسية لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية، مما يشير إلى تجدد الجهود لحث موسكو على التفاوض.

وافق البيت الأبيض على تصويت الكونغرس الأمريكي على مشروع قانون يُجيز فرض رسوم جمركية بنسبة 500 % على الدول التي تشتري النفط الخام الروسي، مع توسيع نطاق هذه الرسوم غير المسبوقة لتشمل مبيعات الغاز واليورانيوم والمنتجات المكررة.

وأعلن السيناتور ليندسي غراهام أن الرئيس ترمب وافق على مشروع قانون مدعوم من الحزبين لفرض عقوبات على الدول التي تشتري النفط الروسي، بما في ذلك الهند والصين والبرازيل. يهدف هذا التشريع إلى ممارسة ضغط اقتصادي على الدول التي "تغذي آلة بوتين الحربية" من خلال شراء النفط الخام بأسعار مخفضة من روسيا، في خضم الصراع الأوكراني، من المتوقع أن يُطرح مشروع القانون للتصويت الأسبوع المقبل، مما قد يؤثر على ديناميكيات تجارة الطاقة العالمية.

بموجب التشريع المقترح، سترفع الرسوم الجمركية على جميع الواردات الروسية إلى الولايات المتحدة إلى 500 % على الأقل من قيمتها. وبينما لم يُقرّ مشروع القانون بعد، أشار غراهام إلى إمكانية طرحه للتصويت عليه من قبل الحزبين في وقت مبكر من الأسبوع المقبل. وفي منشور على موقع إكس، قال ليندسي غراهام: "بعد اجتماع مثمر للغاية اليوم مع الرئيس ترمب حول عدد من القضايا، أعطى الضوء الأخضر لمشروع قانون العقوبات على روسيا الذي يحظى بدعم الحزبين، والذي كنت أعمل عليه منذ



مشتريات الهند من النفط الروسي

وفي وقت سابق، زعم دونالد ترمب أن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي مستاء من الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضتها الولايات المتحدة على البضائع الهندية بسبب مشتريات الهند من النفط الروسي، وفي كلمته في اجتماع أعضاء الحزب الجمهوري في مجلس النواب، قال ترمب إنه على الرغم من أن علاقته برئيس الوزراء مودي لا تزال ودية، إلا أن مسألة الرسوم الجمركية قد تسببت في بعض التوتر.

وقال ترمب: "لدي علاقة جيدة جداً مع رئيس الوزراء مودي، لكنه غير راضٍ عني لأن الهند تدفع رسوماً جمركية مرتفعة". كما حذر ترمب من أن واشنطن قد ترفع الرسوم الجمركية أكثر إذا لم تعالج الهند مخاوفها بشأن واردات النفط الروسي. وقد فرضت هذه الرسوم، التي بلغت 50 %، لأن الولايات المتحدة اعتبرت مشتريات الهند من النفط دعماً غير مباشر للاقتصاد الروسي خلال الحرب، وسبق للهند أن رفضت تأكيد ترامب بأن رئيس الوزراء ناريندرا مودي قد أكد له أن نيودلهي ستتوقف عن شراء النفط الروسي. وأوضحت الحكومة أنه لم يجر أي حديث أو التزام من هذا القبيل. وتؤكد نيودلهي باستمرار أن قراراتها المتعلقة بالطاقة مدفوعة بالمصلحة الوطنية والقدرة على تحمل التكاليف، لا سيما في ظل تقلبات أسعار الوقود العالمية.

إلى ذلك، وقع ترمب أمراً تنفيذياً لحماية عوائد النفط الفنزويلية المودعة في حسابات أمريكية من الحجز أو الإجراءات القضائية، وقال البيت الأبيض إن أي محاولة للاستيلاء على عائدات النفط الفنزويلية من شأنها تقويض الجهود الحيوية التي تبذلها الولايات المتحدة لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي في فنزويلا.

تأتي هذه الخطوة، بعد اجتماع عقده ترمب يوم الجمعة الماضي، مع مسؤولين تنفيذيين في قطاع النفط بالبيت الأبيض لمناقشة خطط الاستثمار في فنزويلا، إذ طلب منهم استثمار 100 مليار دولار لإصلاح قطاع الطاقة المتهالك في البلاد وتوسيع إنتاجها بشكل كبير.

جاء هذا الاجتماع بعد أقل من أسبوع من إطاحة الولايات المتحدة بالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، وتمتلك فنزويلا أكبر احتياطي مؤكدة من النفط الخام في العالم، حيث تبلغ 303 مليارات برميل، إلا أن قطاع النفط الفنزويلي يعاني من تدهور حاد، وتقدر شركة ريسنارد إنرجي أن تكلفة وصول الإنتاج الفنزويلي إلى 3 ملايين برميل يومياً ستتجاوز 180 مليار دولار حتى عام 2040، واتخذ الرئيس دونالد ترمب خطوة أخرى نحو السيطرة على المبيعات المستقبلية للنفط الفنزويلي وعائده، عبر إعلان "حالة طوارئ وطنية" وإصدار توجيه يهدف إلى منع أي مطالبات قانونية بهذه الإيرادات.

ووفقاً لبيان صادر عن البيت الأبيض، يهدف الأمر التنفيذي الذي وقعه ترمب يوم السبت إلى حماية عائدات النفط الفنزويلية المحتفظ بها في حسابات الخزنة الأمريكية، ومنع دائي الدولة اللاتينية من الاستحواذ عليها لتسوية الديون أو للمطالبات القانونية الأخرى.

وأكد البيان أن الهدف من هذه الخطوة هو "ضمان الحفاظ على هذه الأموال لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية"، مؤكداً أن هذه الأموال "ملكية سيادية لفنزويلا" حتى وهي تحت وصاية الولايات المتحدة، وبالتالي لا تخضع للمطالبات الخاصة.

ويهدف هذا القرار إلى ضمان بقاء هذه الأموال ضمن حسابات خاضعة لرقابة وزارة الخزنة الأمريكية، ومنع



وصول أي جهات غير مخولة إليها، في خطوة تعكس تشديد القبضة المالية على موارد كاراكاس الخارجية. وبموجب هذا الأمر التنفيذي، تمنح الإدارة الأمريكية نفسها صلاحيات واسعة لتجميد وإدارة الأصول النفطية التابعة لفنزويلا، بما يضمن "حمايتها من التلاعب أو الاستخدام غير المشروع".

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة تأتي لقطع الطريق أمام أي محاولات للاتفاف على العقوبات الاقتصادية، ولضمان استخدام هذه العائدات كأوراق ضغط في الملف السياسي الفنزويلي للعقد. يشكل هذا الإعلان تطورا بارزا في سياسة "ترمب" تجاه أمريكا اللاتينية، حيث يؤكد استعداد واشنطن لاستخدام "سلاح الطوارئ" لحماية مصالحها القومية والأمنية المرتبطة بإمدادات الطاقة.

ومن المتوقع أن يثير هذا القرار ردود فعل غاضبة في كاراكاس، بينما يترقب الفاعلون في أسواق النفط العالمية مدى تأثير هذه الإجراءات على استقرار التدفقات المالية والنفطية في المنطقة. ويشار أن الرئيس الأمريكي أكد أن هذا التغير في الموقف الفنزويلي كان السبب المباشر لوقف التصعيد، مضيفا: "بسبب هذا التعاون، ألغيت موجة ثانية متوقعة سابقا من الهجمات".



الشرق الأوسط

ارتفاع طفيف لأسعار النفط مع تصاعد الاحتجاجات في إيران

في إيران عن مقتل أكثر من 500 شخص، حسبما ذكرت إحدى منظمات حقوق الإنسان يوم الأحد.

وأشار محللو بنك «إي إن زد»، بقيادة دانيال هاينز، في مذكرة إلى وجود دعوات لعمال قطاع النفط للتوقف عن العمل وسط الاحتجاجات. وأضافوا: «يُعرّض هذا الوضع ما لا يقل عن 1.9 مليون برميل يوميًا من صادرات النفط لخطر التعطيل».

وقد هدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب مراراً بالتدخل في حال استخدام القوة ضد المتظاهرين. ومن المتوقع أن يجتمع الرئيس مع كبار مستشاريه يوم الثلاثاء لمناقشة الخيارات المتاحة بشأن إيران، وفقاً لما صرح به مسؤول أميركي لوكالة «رويترز» يوم الأحد.

ومع ذلك، من المتوقع أن تستأنف فنزويلا صادراتها النفطية قريباً بعد الإطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو، حيث قال ترامب الأسبوع الماضي إن حكومة كاراكاس ستسلم ما يصل إلى 50 مليون برميل من النفط الخاضع للعقوبات إلى الولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى سباق محموم بين شركات النفط للعثور على ناقلات وتجهيز عمليات لنقل النفط الخام بأمان من السفن والموانئ الفنزويلية المتهاكة، وفقاً لأربعة مصادر مطلعة على العمليات.

وقالت شركة «ترافيغورا» في اجتماع مع البيت الأبيض يوم الجمعة إن أول سفينة تابعة لها ستُحمّل خلال الأسبوع

ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف، يوم الاثنين، مع تصاعد الاحتجاجات في إيران، مما أثار مخاوف بشأن الإمدادات من الدولة المنتجة للنفط في منظمة «أوبك»، في حين حدّت الجهود المبذولة لاستئناف صادرات النفط من فنزويلا وتوقعات فائض المعروض في السوق هذا العام من المكاسب.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 5 سنتات لتصل إلى 63.39 دولار للبرميل بحلول الساعة 04:33 بتوقيت غرينتش، بينما بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 59.16 دولار للبرميل، مرتفعاً 4 سنتات.

ارتفع كلا العقدين بأكثر من 3 في المائة الأسبوع الماضي، مسجلين أكبر ارتفاع أسبوعي لهما منذ أكتوبر (تشرين الأول)، في ظل تصعيد المؤسسة الدينية الإيرانية حملتها القمعية ضد أكبر المظاهرات منذ عام 2022.

وفي حين تشكلت علاوة سعرية في أسعار النفط خلال الأيام الأخيرة، لا يزال السوق يقلل من شأن المخاطر الجيوسياسية الناجمة عن صراع إيراني أوسع نطاقاً، والذي قد يؤثر على شحنات النفط في مضيق هرمز، وفقاً لما ذكره شاوول كافونيك، رئيس قسم أبحاث الطاقة في شركة MST Mar-queue.

وأضاف: «يقول السوق: أروني اضطراباً في الإمدادات قبل اتخاذ أي إجراء ملموس». وقد أسفرت الاضطرابات المدنية



للقبل.

وتوقعت بريانكا ساشديفا، كبيرة محللي السوق في شركة «فيليب نوبا»، أن تبقى أسعار النفط ضمن نطاق محدد ما لم يشهد الطلب انتعاشاً واضحاً أو اضطراباً كبيراً في الإمدادات. وأضافت أن أسعار العقود الآجلة للنفط تعكس بشكل متزايد توقعات فائض العرض مع دخول السوق عام 2026.

في الوقت نفسه، يراقب المستثمرون أيضاً احتمالية حدوث اضطرابات في الإمدادات من روسيا، وسط الهجمات الأوكرانية المستمرة التي تستهدف منشآت الطاقة الروسية، واحتمال فرض الولايات المتحدة عقوبات أشد على قطاع الطاقة الروسي.



الشرق الأوسط

مصر: تصدير شحنة بحجم 150 ألف متر مكعب من الغاز المسال إلى كندا

أعلنت وزارة البترول المصرية، الأحد، عن تصدير شحنة جديدة من الغاز الطبيعي المسال من مجمع إدكو للإسالة على ساحل البحر المتوسط، وذلك عبر السفينة «LNG Endeavour» لصالح شركة «توتال إنرجيز» الفرنسية، ومتجهة إلى كندا بكمية تبلغ نحو 150 ألف متر مكعب من الغاز المسال.

وقالت الوزارة في بيان إن تصدير عدد من شحنات الغاز الطبيعي المسال يأتي «وفقاً لاستراتيجية عمل وزارة البترول والثروة المعدنية لتحفيز الشركاء الأجانب على ضخ المزيد من الاستثمارات لزيادة الإنتاج المحلي من الغاز، وتحقيق قيمة مضافة وعائد اقتصادي».

وأضافت أن انتهاج سياسة تصدير شحنات الغاز يعزز «دور مصر بوصفها مركزاً إقليمياً لتجارة وتداول الغاز».



مصر توقع اتفاقيات في قطاع الطاقة المتجددة الشرق الأوسط بقيمة 1.8 مليار دولار

وتم توقيع اتفاقية شراء الطاقة الخاصة بمشروع «إنرجي قالي»، الذي سيتم تنفيذه بصورة رئيسية بمحافظة المنيا بصعيد مصر، وذلك بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ممثلة في الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وشركة «سكاتك» النرويجية، ممثلة في شركة «قالي للطاقة المستدامة».

وأضاف البيان: «كما تم توقيع عقد حق الانتفاع بالأرض الخاصة بمشروع (إنرجي قالي) بمحافظة المنيا، وذلك بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ممثلة في هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وشركة (سكاتك) النرويجية، ممثلة في شركة (قالي للطاقة المستدامة)».

وفيما يتصل بالاتفاقيات والعقود الخاصة بمصنع إنتاج بطاريات تخزين الطاقة الذي سيتم إنشاؤه بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتوريد البطاريات لمشروع الطاقة الشمسية «إنرجي قالي» بمحافظة المنيا؛ فقد تم توقيع عقد حق الانتفاع بالأرض الخاصة بإنشاء مصنع بطاريات تخزين الطاقة لصالح شركة «صُنْجُرُو» (Sun-grow) الصينية، وذلك في نطاق المُنْطَور الصناعي «تيدا» بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

ويُعد مشروع وادي الطاقة «إنرجي قالي»، أحد أكبر مشروعات الطاقة النظيفة المتكاملة على مستوى العالم، وهو أول مشروع في المنطقة يُوفر طاقة كهربائية نظيفة ومُستقرة على مدار 24 ساعة يومياً وتعرفة تنافسية.

ويتكون مشروع وادي الطاقة «إنرجي قالي»، حسب

أعلنت مصر، الأحد، عن توقيع عددٍ من الاتفاقيات والعقود الخاصة بإنشاء مشروعين متكاملين في مجال الطاقة المتجددة وتصنيع مكوناتها محلياً، باستثمارات تزيد على 1.8 مليار دولار.

وأوضح بيان صحفي صادر عن رئاسة مجلس الوزراء، أن المشروع الأول، الذي تقوم بتطويره شركة «سكاتك» النرويجية، يتمثل في: «إنشاء محطة عملاقة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بمحافظة المنيا تحت اسم (قالي للطاقة المستدامة - إنرجي قالي) بالإضافة إلى محطات لتخزين الطاقة بنظام البطاريات».

بينما يتمثل المشروع الثاني، الذي تطوره شركة «صُنْجُرُو» الصينية (Sungrow)، وفقاً للبيان، في: «إقامة مصنع لتصنيع بطاريات تخزين الطاقة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس»، على أن يتم توريد حصة من إنتاج هذا المصنع إلى مشروع الطاقة الشمسية بمحافظة المنيا.

ويتم تنفيذ المشروعين بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وقال مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري، في هذا السياق، إن توطین الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة يعدُّ ركيزة أساسية لتعزيز أمن الطاقة والتحول الأخضر، كما أن استقطاب مثل هذه الاستثمارات النوعية يعكس ثقة الشركات العالمية في مناخ الاستثمار المصري.



البيان، من قدرة توليد تبلغ 1.7 غيغاواط تيار متردد من الطاقة الشمسية الكهروضوئية يتم تنفيذها بالكامل في محافظة المنيا، ومدعومة بأنظمة تخزين طاقة بالبطاريات بسعة إجمالية 4 غيغاواط/ساعة، يتم توزيعها جغرافياً بين محافظات المنيا وقنا والإسكندرية، بما يسهم في تعزيز موثوقية واستقرار الشبكة القومية للكهرباء وتقليل الاختناقات الجغرافية. ويشمل المشروع إنشاء محطات محولات جديدة وخطوط نقل كهرباء مخصصة، إضافة إلى توفير الطاقة النظيفة والمستقرة اللازمة لتغذية المنطقة الصناعية بوادي السريرية في محافظة المنيا.

أكد البيان أن تنفيذ مصنع شركة «صنجر» الصينية، يأتي بوصفه «أول مصنع في الشرق الأوسط وأفريقيا لإنتاج أنظمة بطاريات تخزين الطاقة (Battery Energy Storage Systems)، داخل نطاق للطور الصناعي (تيدا-مصر) بمنطقة السخنة الصناعية التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ويقام على مساحة 50 ألف متر مربع، بما يوفر نحو 150 فرصة عمل مباشرة، ويستهدف توظيف واحدة من أهم الصناعات الاستراتيجية المرتبطة بقطاع الطاقة المتجددة، من خلال تصنيع أنظمة متقدمة لتخزين الطاقة، وستصل الطاقة الإنتاجية للمصنع إلى 10 غيغاواط/ساعة سنوياً عند التشغيل الكامل، ومن المقرر بدء الإنتاج خلال شهر أبريل 2027».



اقتصاد الشرق

العراق يخفض سعر خام البصرة إلى آسيا

خفض العراق سعر خام البصرة المتوسط لعملائه في آسيا في فبراير، في خطوة مشابهة لما قامت به السعودية مؤخراً عندما خفضت سعر نفطها الرئيسي للمشتريين في أكبر سوق عالمية.

قامت شركة تسويق النفط الحكومية "سومو" بتخفيض سعر خام البصرة المتوسط ليُباع بخصم قدره 1.3 دولار للبرميل مقارنةً بالمؤشر الإقليمي، وذلك مقابل خصم قدره 1.05 دولار في شهر يناير، وفقاً لقائمة التسعير.

وأبقى العراق على سعر خام البصرة الثقيل دون تغيير للمشتريين في آسيا خلال الشهر المقبل، عند خصم قدره 3.6 دولار للبرميل.



العراق يلجأ للغاز المحلي لتوليد الكهرباء بعد توقف الإيراني

أحمد الله إبراهيم

اقتصاد الشرق

ولتوسيع الطاقة الإنتاجية، وقعت وزارة الكهرباء العراقية اتفاقيات، شملت عقداً مع "جنرال إلكتريك فيرنوفا" لإضافة 24 ألف ميغاواط، ومع "سيمنز" لتوليد 15 ألف ميغاواط، واتفاقية ثالثة مع "شنغهاي إلكتريك" لإنتاج 11 ألف ميغاواط، وفق موسى.

مشاريع "جنرال إلكتريك فيرنوفا" في العراق رشيد الجنابي، مدير شركة "جنرال إلكتريك فيرنوفا" في العراق، قال خلال حديث لـ "الشرق" إن شركته قامت بإنجاز كبير العام الماضي لتهيئة وحداتها الإنتاجية العاملة ضمن منظومة إنتاج الكهرباء في العراق لذروة موسم الصيف القادم. وأضاف أن هذه التحديثات سترفع من كفاءة وفاعلية وحداتها.

ذكر الجنابي أن الشركة تمكنت خلال 2025 من إضافة 800 ميغاواط لمنظومة الكهرباء في البلاد، وعبر عن طموحه لتجاوز هذا الرقم خلال العام الجاري.

وإلى جانب إنتاج الكهرباء، تعمل "جنرال إلكتريك" خلال العام الحالي في مشروع استراتيجي خاص بأعمال النقل يستهدف توصيل الكهرباء إلى أكثر من 4 ملايين بيت عبر أنحاء العراق، بحسب الجنابي. وأضاف أن الشركة تعمل مع الحكومة منذ 2015 لجذب التمويلات اللازمة لمشروعات الطاقة، و"توصلت لتوفير تمويلات بأكثر من 3 مليارات دولار خلال السنوات العشر الماضية".

تعتمد محطات توليد الكهرباء في العراق حالياً على الوقود المحلي والذي ينتج طاقة تصل إلى 18500 ميغاواط، وسط توقف إمداد الغاز الإيراني نتيجة حاجة طهران لواردها الغازية بفعل انخفاض درجات الحرارة، إضافة إلى امتناعهم عن التوريد بسبب مطالبات مالية، بحسب المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية أحمد موسى.

وذكر خلال مقابلة مع "الشرق"، على هامش معرض ومؤتمر طاقة العراق المنعقد بالعاصمة بغداد، أن إيران تطالب العراق بنحو 1.4 مليار دولار، لافتاً إلى أن هذه المبالغ متاحة في صندوق لدى مصرف التجارة العراقي.

يتلقى العراق الغاز الطبيعي الإيراني عبر خطي أنابيب، لكن التدفقات واجهت انقطاعات عدة في السنوات الأخيرة. في عام 2023، خفضت إيران شحناتها إلى العراق بمقدار النصف بسبب فواتير غير مدفوعة، قالت بغداد إن ما يعرقل سدادها العقوبات الأميركية على إيران.

الربط الكهربائي بين العراق ودول الخليج موسى نوه بأن العراق جاهز لاستقبال موسم الصيف المقبل، ولا يقلقه سوى الغاز المستورد. وقال إن الربط الكهربائي مع دول الخليج العربي يسير وفق الخطة للوضوعة ليكتمل قبل الصيف بطاقة 500 ميغاواط كمرحلة أولى.



اتفاقيات "سيمنز" لتوليد ونقل الكهرباء في العراق كذلك، قال مهند الصفار، المدير التنفيذي لشركة "سيمنز" للطاقة في العراق، إن الشركة أتمت كافة أعمال الصيانة لوحداتها العاملة في البلاد، و"هي في أتم الجاهزية لصيف 2026"

وأضاف، خلال مقابلة مع "الشرق" أن شركته حددت للمواقع وكميات الوقود المطلوبة لإنجاز الاتفاقية التي وقعتها مع الحكومة العراقية لإضافة 14 ألف ميغاواط.

وعلاوة على ذلك، ذكر الصفار أن "سيمنز" تعمل مع وزارتي النفط والكهرباء لتوقيع الاتفاقيات النهائية خلال الأسابيع القادمة لاستغلال الغاز المصاحب في حقول النفط العراقية، خاصة حقول البصرة، لتوليد طاقة بحجم 2000 ميغاواط.

يعاني العراق، وهو ثاني أكبر مُنتج للنفط في "منظمة الدول للمصدرة للنفط" (أوبك)، من فجوة حادة بين إنتاج الكهرباء والطلب عليها، إذ يتراوح الطلب بين 48 ألف ميغاواط و55 ألف ميغاواط في الذروة، ما يؤدي إلى انقطاعات متكررة، خاصةً في فصل الصيف. يسعى العراق أيضاً إلى تقليل كمية الغاز المُهدر نتيجة حرقه في الحقول، كما يدرس منذ سنوات شراء الغاز الطبيعي المُسال كحل لسد هذا النقص.



رؤساء شركات النفط الكبرى يحذرون ترامب: اليوم فنزويلا غير قابلة للاستثمار

مستحقة من قضايا التحكيم.

من جانبه، أكد ريان لانس الرئيس التنفيذي لشركة "كونوكو فيليبس"، على ضرورة مساهمة القطاع المصرفي في إعادة هيكلة ديون فنزويلا، وتوفير مليارات الدولارات لتمويل إعادة بناء البنية التحتية للبلاد.

كما دعا لانس إلى إعادة هيكلة شركة النفط الوطنية الفنزويلية، قائلاً: "بينما نتطلع إلى تحقيق إنجازات كبيرة وجريئة، علينا أن نفكر أيضًا في إعادة هيكلة منظومة الطاقة الفنزويلية بأكملها، بما في ذلك شركة النفط الوطنية." لا سبيل لعودة الأصول المؤممة

أبلغ ترامب الحاضرين أن الحكومة الأمريكية لا تسعى لاسترداد الأصول التي خسرتها شركة "كونوكو" خلال عملية التأميم عام 2007. وقال: "لن ننظر في ما خسرته الناس في الماضي، لأن ذلك كان خطأهم. كان ذلك في عهد رئيس مختلف. ستربحون الكثير من المال، لكننا لن نعود إلى الوراء".

وتعدّ شركة "شيفرون" شركة النفط الأمريكية الكبرى الوحيدة العاملة في فنزويلا من خلال مشاريع مشتركة مع شركة النفط الفنزويلية.

وصرح نائب رئيس مجلس الإدارة، مارك نيلسون، بأن لدى "شيفرون" خطة لزيادة إنتاجها بسرعة، والذي يبلغ حاليًا حوالي 240 ألف برميل يوميًا.

قال كبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع النفط الأمريكي، خلال اجتماعهم بالرئيس دونالد ترامب في البيت الأبيض، إن فنزويلا بحاجة وقت طويل وإصلاحات جذرية لجذب الاستثمارات في قطاع النفط بعد عقود من الإهمال.

وكان ترامب قد أعلن يوم الجمعة إن الشركات ستستثمر ما لا يقل عن 100 مليار دولار لإعادة بناء قطاع الطاقة الفنزويلي بضمانات أمنية أمريكية، إلا أن الرؤساء التنفيذيين لشركات النفط الكبرى، مثل "إكسون موبيل"، و"كونوكو فيليبس" لم يبدوا حماسًا واضحًا إزاء العودة السريعة إلى فنزويلا.

سوق غير صالحة للاستثمار

خلال الاجتماع، أبلغ دارين وودز، الرئيس التنفيذي لشركة "إكسون"، ترامب أن السوق الفنزويلية "غير قابلة للاستثمار" في وضعها الراهن.

وقال وودز لترامب: "لقد صودرت أصولنا هناك مرتين، لذا يمكنك أن تتخيل أن دخولنا للمرة الثالثة سيتطلب تغييرات جذرية عما شهدناه تاريخيًا هناك. إذا نظرنا إلى الأطر القانونية والتجارية القائمة اليوم في فنزويلا، فسنجد أنها غير قابلة للاستثمار".

وأضاف وودز أن "إكسون" مستعدة لإرسال فريق في تقييم الوضع الراهن لصناعة النفط والأصول في فنزويلا. وكانت فنزويلا قد استولت على أصول الشركتين عام 2007، وتدين كاراكاس لهما بمليارات الدولارات كتعويضات



وقال نيلسون لترامب: "لدينا خطة عمل قريبة جدًا لزيادة إنتاجنا من تلك المشاريع المشتركة بنسبة 100%، وبشكل فوري تقريبًا. كما أننا قادرون على زيادة إنتاجنا ضمن خططنا الاستثمارية المنضبطة بنحو 50% خلال الـ 18 إلى 24 شهرًا القادمة فقط."

الشركات الصغرى قد تكون البديل وعلى خلفية تحفظات الشركات الكبرى على الاستثمار في فنزويلا، أشار وزير الخزانة، سكوت بيسن، إلى أن الولايات المتحدة قد تعتمد بشكل أكبر على شركات النفط الصغيرة، بدلاً من الشركات الكبرى، للاستثمار في فنزويلا.

وقال بيسن يوم الخميس في النادي الاقتصادي في مينيسوتا: "شركات النفط الكبرى التي تتحرك ببطء، والتي لديها مجالس إدارة ضخمة، ليست مهمة، ولكن أستطيع أنؤكد لكم أن شركات النفط المستقلة والأفراد، والنقيب عن النفط - هواتفنا لا تتوقف عن الرنين. إنهم يريدون الوصول إلى فنزويلا في أسرع وقت ممكن."



العربية

رئيس "كونوكو فيليبس" يطالب بإعادة هيكلة شركة النفط الوطنية الفنزويلية

ورغم تعهد ترامب بتوفير أمان كامل للشركات داخل فنزويلا، فإن رؤساء شركات مثل إكسون وكونوكو فيليبس و"Continental Resources" امتنعوا عن تقديم التزامات مباشرة، فيما شددوا على ضرورة توافر استقرار سياسي وحماية للعقود قبل ضخ أي أموال جديدة.

في الوقت نفسه، شدد ترامب على أن واشنطن لن تعوّض الشركات عن خسائرها السابقة عندما اضطرت لمغادرة فنزويلا.

طالب الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة "كونوكو فيليبس" راين لانس، بإعادة هيكلة شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA)، مشيراً إلى أن احتجاز الرئيس مادورو من قبل الولايات المتحدة يعتبر قراراً صائباً وإيجابياً للشعب الفنزويلي.

وقال لانس للرئيس الأميركي دونالد ترامب على هامش اجتماع ضم شركات النفط الكبرى يوم الجمعة: "بينما نتطلع إلى تحقيق إنجازات كبيرة وجريئة، علينا أن نفكر أيضاً في إعادة هيكلة منظومة الطاقة الفنزويلية بأكملها، بما في ذلك شركة PDVSA"، موضحاً أن ذلك يتيح فرصة لاستعادة جودة ما تحقق في فنزويلا أو ما فقد منها خلال الـ 25 عاماً الماضية.

وأكد لانس على ضرورة مساهمة القطاع المصرفي بما فيها بنك "إكسون" في إعادة هيكلة ديون فنزويلا وتوفير مليارات الدولارات لتمويل إعادة بناء البنية التحتية للطاقة للبلاد.

ودعا ترامب شركات النفط الكبرى إلى العودة للعمل في فنزويلا وضخ ما لا يقل عن 100 مليار دولار لإحياء قطاعها النفطي بعد اعتقال رئيسها نيكولاس مادورو.

لكنه واجه حذراً شديداً من بعض التنفيذيين، الذين أكدوا أن البلاد ما تزال غير قابلة للاستثمار، مشيرين إلى أن أصول شركاتهم صودرت سابقاً، وأن أي عودة تتطلب تغييرات قانونية وضمانات أمنية واستثمارية قوية.



أوكرانيا تقصف منصات نفط روسية تابعة لـ"لوك أويل" في بحر قزوين

اقتصاد الشرق

الظل" من ناقلات النفط، في مسعى لتقليص الإيرادات التي تساعد موسكو على تمويل حربها.

في المقابل، استهدفت روسيا البنية التحتية للطاقة في الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك محطات توليد الكهرباء، ما أدى إلى انقطاعات واسعة في الكهرباء والتدفئة في أنحاء أوكرانيا.

وفي سياق منفصل، قال مسؤولون محليون إن شخصاً سقط وأصيب ما لا يقل عن أربعة آخرين خلال الليل في ضربة بطائرة مسيرة أوكرانية على مدينة فورونيغ في جنوب غرب روسيا.

وقال حاكم المنطقة ألكسندر غوسيف إن 17 طائرة مسيرة جرى تحييدها، واصفاً الهجوم بأنه من أكبر الهجمات بالطائرات المسيّرة على المدينة منذ بدء الحرب.

استهدفت أوكرانيا خلال الليل ثلاث منصات حفر في بحر قزوين مملوكة لشركة النفط الروسية الكبرى "لوك أويل"، في أحدث خطوة تهدف إلى إضعاف القدرة الاقتصادية لروسيا على تمويل مجهودها الحربي.

وقالت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الأوكرانية على قناتها في "تليغرام" إن المنصات، وهي "في فيلانوفيسكي" و"يوري كورشاغين" و"فاليري غرايف"، تعرضت لإصابات مباشرة. وأضافت أن حجم الأضرار لا يزال قيد التقييم.

وكانت هذه المنشآت قد استهدفت عدة مرات من قبل أوكرانيا في ديسمبر. ولم ترد "لوك أويل" فوراً على طلب للتعليق خارج ساعات العمل الرسمية.

ضربات متزامنة على الدفاعات واللوجستيات الروسية في عملية منفصلة، قالت كييف إن قواتها ضربت منصة إطلاق صواريخ دفاع جوي من طراز "بوك إم3" متوسطة المدى في جزء من منطقة لوغانسك شرق أوكرانيا الخاضع لسيطرة روسيا، مع تقارير أولية تشير إلى وقوع إصابات متعددة وانفجارات، بحسب بيان رسمي.

كما استهدف هجوم آخر مستودعاً تابعاً لوحدة للدعم اللادي والتقي في منطقة خيرسون، في محاولة لتعطيل القدرات اللوجستية والقتالية لروسيا.

كثفت أوكرانيا هجماتها على أصول الطاقة الروسية، من المصافي إلى محطات التصدير البحرية وما يُعرف بـ"أسطول

شكرًا.